نقطة يقظة ■ 44

الاقتصاد الاجتماعي والتضامني - التسريع الوطني ورهان الاستقطاب الترابي (جهة طنجة-تطوان-الحسيمة)

الإشارة الاستراتيجية

يؤكد خطاب رئيس الحكومة على تصاعد دور الاقتصاد الاجتماعي والتضامني كرافعة اقتصادية وترابية، وذلك من خلال رصد موارد مخصصة، واعتماد آليات مواكبة واسعة النطاق، ومنطق انتقاء المشاريع (محفظة المشاريع)، إلى جانب الحكامة الترابية عبر أقطاب ومراكز متخصصة. وبالنسبة لجهة طنجة-تطوان-الحسيمة، لم يعد الرهان مجرد إطلاق المبادرات، بل في امتلاك محفظة من مشاريع الاقتصاد الاجتماعي والتضامني «قابلة للتمويل» وقادرة على استقطاب الآليات المتاحة بسرعة.

أبرز المعطيات

- **368مليون درهم**: ميزانية عمومية لتسريع استراتيجية الاقتصاد الاجتماعي والتضامني (الدعم، المواكبة، والتنزيل الترابي)؛
- **النسيج التعاوني**: حوالي 63.445 تعاونية، من بينها 22.914 أُحدثت خلال الفترة 2021-2025؛ وأكثر من 878.000 منخرط؛ بنسبة 34% من النساء؛ و7.891 تعاونية نسائية؛
- **برنامج "مرافقة"**: مواكبة «من البداية إلى النهاية» لـ 500 تعاونية سنوياً؛
- **برنامج "نسوة"**: دعم مخصص للتمكين الاقتصادي للمرأة عبر تعاونيات مهيكلة بشكل أفضل؛
- **منطق الانتقاء**: بنك مشاريع (579 مقترحاً ← 216 مشروعاً مقبولاً) يبرز أن الأولوية تمنح للمشاريع الأكثر نضجاً وقابلية للتنفيذ؛
- **إطار هيكلي مرتقب**: إعداد مشروع قانون إطار خاص بالاقتصاد الاجتماعي والتضامني.

قراءة استراتيجية لجهة طنجة-تطوان-الحسيمة

الفرص: إن التقائية التمويلات، والمواكبة المهيكلة، والبرامج المستهدفة (النساء/الشباب)، والإطار القانوني المستقبلي، ستتيح لجهة طنجة-تطوان-الحسيمة فرصة لتسريع رفع مستوى وجاهزية فاعلي الاقتصاد الاجتماعي والتضامني، مع التموقع بشكل منسجم ضمن البنية الترابية المستقبلية من أجل تعزيز الولوج إلى الأسواق وتقليص الفوارق داخل الجهة.

نقاط اليقظة: خطر ضعف استقطاب الموارد بسبب نقص الهندسة، والخلط بين المبادرات والمشاريع القابلة للتمويل، وتعميق الفوارق بين المجالات الترابية إذا لم تكن المواكبة مهيكلة.

صندوق "نورديف" NORDEV كرافعة عملياتية

في هذا السياق، يمكن تعبئة "نورديف" كرافعة جهوية للتمويل المشترك للاستثمار وخلق فرص الشغل لحاملي مشاريع الاقتصاد الاجتماعي والتضامني (بما فيها التعاونيات)، من أجل تسريع الانتقال من مرحلة النضج إلى مرحلة الاستثمار. ويتمثل الهدف في رفع قابلية تمويل مشاريع الاقتصاد الاجتماعي والتضامني (التجهيز، التحديث، وحدات التثمين، إلخ) وتحسين معدل الإنجاز.

- **سبل التفعيل المقترحة:**

- التمويل المشترك للاستثمار: استخدام الدعم (سقف 30%) لاستكمال مخطط تمويل المشاريع الناضجة وتقليص قيود المساهمة الذاتية؛
- التوجيه حسب الأثر: إعطاء الأولوية للمشاريع ذات الأثر القابل للقياس (التشغيل، خلق القيمة، الإدماج، الاستدامة) لضمان الانتقاء العادل وجودة الأداء بعد التمويل؛
- تسريع التوسع: تخصيص "نورديف" للمشاريع التي اجتازت بالفعل مرحلة التشخيص/الهيكلة، لتمويل مرحلة "التجهيز/الإنتاج/التسويق.

التوصيات الاستراتيجية

من 30 إلى 60 يوماً (نتائج سريعة)

- حصر قائمة مشاريع الاقتصاد الاجتماعي والتضامني بالجهة في محفظتين: 15-25 مشروعاً جاهزاً (نموذج اقتصادي، منافذ تسويق، احتياجات استثمارية) و 30-50 مشروعاً في طور النضج (الحكامة، المأسسة، التكوين)؛
- وضع إطار موحد للملفات (بطاقة مشروع معيارية): السوق، فرص الشغل، مخطط التمويل، المخاطر، والآثار؛
- تحديد مشاريع "الاستثمار/التشغيل" القادرة على تعبئة تمويل جهوي مشترك NORDEVبمجرد نضجها.

من 3 إلى 6 أشهر (إجراءات هيكلية)

- إرساء هندسة للاقتصاد الاجتماعي والتضامني" (مرنة ومستمرة): التركيب المالي، نموذج الأعمال، الولوج للأسواق، الجودة والتتبع؛
- تنزيل آلية لإنضاج المشاريع (تشخيص، تكوين، مواكبة فردية) منسجمة مع المقاربة الوطنية؛
- إحداث لجنة تقنية لترتيب أولويات قائمة المشاريع لقيادة التحول من: "فكرة ← مشروع ← استثمار ←منصب شغل".

المصدر :

خطاب رئيس الحكومة أمام مجلس النواب حول الاقتصاد الاجتماعي والتضامني، 19 يناير 2026.